TC PSM/2004/3

June 2004

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المشاورة الفنية لاستعراض تدابير دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

روما، إيطاليا، 31/8-2/9/2004

برامج المساعدة لتيسير تنمية الموارد البشرية وتعزيز المؤسسات في البلدان النامية بما يشجع التنفيذ الكامل والفعال لتدابير دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

ملخص

أعدت هذه الورقة بناء على توصية مشاورة الخبراء لاستعراض تدابير دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في عام 2002، والتي قضت بأن تعد منظمة الأغذية والزراعة وتنفذ برامج مساعدة لتيسير التنفيذ الكامل والفعال لتلك التدابير. وتقترح الورقة استكمال المبادرات القائمة في المنظمة لمكافحة هذا النوع من الصيد من خلال برنامج عالمي محدد. ويشمل هذا عقد حلقات عمل إقليمية وأنشطة متابعة داخل البلد التي تأتي نتيجة طلب من الأعضاء. وتدعو الورقة المشاورة الفنية إلى النظر في مزايا هذا النوع من المساعدة وإلى إعطاء توجيهات شاملة عن سبل تطويرها وتطبيقها، حسب المقتضى.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الإنترنت على www.fao.org

J2767/A

المسوغ المنطقي

1- إن خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، التي أصدرتها المنظمة في عام 2001، والتي تدعو إلى وضع خطط عمل قطرية بحلول عام 2004، تتضمن أحكاما خاصة عن التدابير التي يجدر لدول الميناء اتخاذها. كما تتناول التدابير الواجب تطبيقها من جانب جميع الدول ودول العلم والدول الساحلية والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، فضلا عن التدابير المتصلة بالأسواق المتفق عليها دوليا والأبحاث والمتطلبات الخاصة بالبلدان النامية.

2- وكانت مشاورة خبراء لاستعراض تدابير دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم قد عقدت في مقر المنظمة في روما، إيطاليا من 4-6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2002. ومن التوصيات التي صدرت عن مشاورة الخبراء، ضمن جملة أمور، أن تعد المنظمة وتنفذ برامج مساعدة لتيسير تنمية الموارد البشرية وتعزيز المؤسسات، بما في ذلك المساعدة القانونية، في البلدان النامية بما يشجع التنفيذ الكامل والفعال لتدابير دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

الهدف

3- يتمثل الهدف العام للبرنامج المقترح لدولة الميناء بتشجيع تنمية الموارد البشرية وتعزيز المؤسسات، بغية اعتماد تدابير من جانب دولة الميناء وتنفيذها على المستوى القطري والتوصل على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي إلى نظام موحد لتدابير دولة الميناء. ومن التدابير الممكن اتخاذها، ضمن جملة أمور، إعداد مذكرة تفاهم إقليمية وإدماج تدابير دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ضمن التشريعات المحلية. ومن العناصر الرئيسية الواجب التطرق إليها، كما أشارت إليه مشاورة الخبراء، الوصول إلى الموانئ والتفتيش والإشعار المسبق بالوصول إلى الموانئ والعقوبات والتوعية وبناء القدرات على صعيد تدابير دولة الميناء وتبادل المعلومات.

النطاق

4- سيكون نطاق البرنامج المقترح شاملا؛ ويشمل البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول، وسيراعى المبادرات القائمة في المنظمة في إطار البرنامج العادي أو البرنامج الميداني[1] من أجل تنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، إلى جانب النتائج ذات الصلة للمشاورة الفنية لاستعراض التقدم في التنفيذ الكامل لخطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودن تنظيم وردعه والقضاء عليه وخطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد والترويج لتنفيذهما، والتي عقدتها المنظمة في مقرها الرئيسي في روما في يونيو/ حزيران 2004.

البنية وآلية التنفيذ

[1] تشمل تلك المبادرات: حلقات العمل الإقليمية للمنظمة الرامية إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على (أ) إعداد خطط عمل قطرية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم و(ب) تنفيذ نظم أكثر فعالية لرصد مصايد الأسماك ومراقبتها والإشراف عليها ولرصد السفن؛ توزيع وتطبيق الخطوط التوجيهية الفنية في خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني . الخطوط التوجيهية الفنية للصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة رقم 9. روما، 122 صفحة).

5- سيتم تنفيذ برنامج دولة الميناء من خلال ما مجموعه 15 حلقة عمل إقليمية بالإضافة إلى أنشطة متابعة داخل البلد، كما تستدعيه الحاجة، موجهة بشكل أساسي إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول في أفريقيا، آسيا والمحيط الهادي، أوروبا الشرقية، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والشرق الأدنى. وسوف يُختار المشاركون من مصايد الأسماك ومن العاملين في الشحن وفي الميدان القانوني وغيره من الميادين ذات الصلة.

6- وستبدأ حلقات العمل بالتزامن مع بعضها البعض وستعقد في أول سنتين من تنفيذ البرنامج. وهي ستركز على الجوانب العملية لإعداد وتنفيذ مذكرات تتضمن حدا أدنى من الاشتراطات لتدابير دولة الميناء في الإقليم أو الإقليم الفرعي، بما في ذلك العناصر السالفة الذكر، بالإضافة إلى إدماج هذا النوع من التدابير ضمن التشريعات القطرية وتيسير التعاون بين دول الميناء تحقيقا لهذه الغاية، حسب المقتضى. وستجرى حلقات العمل بشكل يسهل تنمية الموارد البشرية وتعزيز المؤسسات ويقدم مساعدة قانونية عامة ويحدد أوجه المتابعة المناسبة داخل البلد.

7- ومع انتهاء مرحلة السنتين المذكورة، يقترح تقديم مساعدة للمتابعة داخل البلد. تركز على تيسير تنمية الموارد البشرية وتعزيز المؤسسات بقدر أكبر. وهي ستأخذ بعين الاعتبار نتائج حلقات العمل وستكملها وستتضمن عددا من العناصر مثل التدريب وتبادل المعلومات والتوعية والمساعدة القانونية. كما ستساهم هذه المساعدة في تعزيز مبادرات أخرى للمنظمة ومنها على سبيل المثال إعداد خطط عمل قطرية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

التكاليف المقدرة والإطار الزمني

8- من المقدر أن تبلغ التكلفة الدنيا لحلقات العمل الخمس عشرة المقترحة والأنشطة التابعة لها 1.5 مليون دولار أمريكي. ومن الصعب التأكد من تكلفة المساعدة للمتابعة داخل البلد على اعتبار أنها تقدم بناء على طلب من البلد المعني، لكن يتوقع أن تكون تكلفة ملحوظة (تزيد على 10.0 ملايين دولار أمريكي). وينبغي تأمين الأموال لدعم البرنامج من موارد من خارج الميزانية.

9- ويتوقع أن تعقد حلقات العمل الخمس عشرة في غضون ثلاث سنوات حال تأمين التمويل لها. أما أنشطة المتابعة، فستمتد على فترة تتراوح بين 2 إلى 5 سنوات بعد انتهاء كل حلقة من حلقات العمل.

الإجراءات التي يقترح أن تتخذها المشاورة الفنية

10- يرجى من المشاورة الفنية النظر في المزايا، وفي الحاجة إلى البرنامج المقترح لتيسير تنمية الموارد البشرية وتعزيز المؤسسات في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر بمرحلة تحول لتشجيع التنفيذ الكامل والفعال لتدابير دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. كما يرجى من المشاورة أن تعطي، حسب المقتضى، توجيهات شاملة عن كيفية إعداد البرنامج وتنفيذه.